Libya

بيان وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
أمام الدورة السادسة عشر لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ (COP-16)، والدورة السادسة لمؤتمر أطراف الاتفاقية العامل بوصفه اجتماعا لأطراف بروتوكول كيوتو (CMP-6)

السيدة الرئيـــــــس، أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء واعضاء الوفود، السيدات والـــسادة الإجـــــــلاء ،

بداية اسمحوا لي أن أقدم التهنئة لرئاسة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ واجتماع الدول الأطراف الخاص ببرتوكول كيوتو في دورتهمـــا الحاليـــة، ويسعدني جدا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى حكومة وشعب المكسيك على حسن التنظيم وحفـــاوة الاستقبال وكرم الضيافة، لقد أتينا إلى كانكون ونحن على ثقة بأن الرئاســـة والخبـــرة والحكمـــة المكسيكية ستؤدي بنا إلى تحقيق التقدم المناسب.

أصحاب الفخامة والمعالي، سيداتي سادتي،

بالرغم من أن مساهمة بلادي في المحصلة العالمية التاريخية لتراكم غازات الاحتباس الحراري أقل من أن تذكر، إلا إنها تؤمن بضرورة التعاون والمشاركة الفاعلة من أجل معالجـــة أســـباب مشكلة التغيرات المناخية، وفي هذا الصدد قمنا باتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات، خاصـــة في مجالات المياه والطاقة وإدارة الأراضي بهدف السير في طريق التنمية المستدامة، ومن بـــين تلك الإجراءات الآتي:

- نقل المياه الجوفية من عمق الصحراء جنوبا إلى المدن والمناطق السكنية شـــمالا عبـــر منظومة النهر الصناعي العظيم بهدف الحد من نذره المياه ومقاومة الجفاف، والذي يعـــد من أكبر مشاريع التكيف مع التغيرات المناخية،

- تقليل نسبة الانبعاثات الناجمة عن تشغيل محطات توليد الطاقة الكهربية حيث تم تطـــوير الشبكة الوطنية للكهرباء بحيث أصبحت تعمل اعتمادا على الغاز الطبيعي بدلا من الوقود الثقيل بنسبة كبيرة، وذلك بالتركيز على برامج الدراسات الحرارية المزدوجة لرفع كفاءة إنتاج الطاقة،
- تضامنا مع الجهود الدولية التي تبذل للمحافظة على البيئة قامت بلادي منذ سنوات بتغيير نوعية الوقود المتضمن للرصاص إلى الوقود الخالي من الرصاص وطرحه فـــي جميـــع محطات تزويد المستهلك بالوقود،
- نظرا لوقوع بلادي ضمن منطقة الحزام الشمسي فقد تم أعتماد مبدأ استثمار مورد الطاقة الشمسية وذلك ضمن الاستراتيجيات الوطنية لإدارة واستغلال مصادر الطاقـــة البديلـــة وتنويع الموارد الاقتصادية والتي نأمل أن تكون في المستقبل القريب أحـــد أهـــم دعـــائم إمدادات الطاقة محليا والمساهمة بشكل كبير في تخفيض الانبعاثات،
- الشروع في تنفيذ مشروع السكك الحديدية التي ستعبر بلادي افقيا ورأسيا، مـــن الحـــدود المصرية شرقا إلى الحدود التونسية غربا وتتفرع إلى المدن الليبية التي تقع فـــي عمـــق الجنوب، وذلك لتوفير حجم الطاقة التي يستهلكها قطاع النقل بواسطة استخدام الطـــائرات والحافلات والسيارات والذي سينعكس بدون شك في تقليص حجم الانبعاثات الصادرة عن قطاع النقل، إضافة إلى الاهتمام بتحسين طرق إدارة اســـتخدامات الأراضـــي، وتأهيـــل المراعي.

السيدة الرئيسة ،،،،،

إن بلادي بموقعها الجغرافي ووضعها التنموي كبلد إفريقي نام تعتبر ضمن الدول الأكثر تضررا بالآثار السلبية الناجمة عن تغيرات المناخ الحالية والمستقبلية المتوقعة، وبناء على ما أشارت إلية سيناريوهات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التي أكدت في تقريرها التقييمي الرابع بأن الفضاء الإفريقي يعتبر من أكثر فضاءات العالم التي تتسم بالهشاشة والحساسية الشديدة للتأثر بسلبيات الاحتباس الحراري، ووفقا لما نعايشه منذ فترة جراء تواتر موجات الجفـــاف وموجـــات الحر والعواصف الرملية ونذره المياه وانحباس الأمطار وتصحر الأرض، لذا فإن اهتمامنا الأول يتركز حول مسألة التكيف أو التأقلم مع التغيرات المناخية لتقليل آثارها الـــسلبية علـــى التنميـــة الوطنية، وبذلك نأمل أن تقوم الدول المتقدمة المسؤولة تاريخيا عما طـــرأ بمنـــاخ الأرض مـــن

تغيرات بالإيفاء بالتزاماتها والأخذ بزمام المبادرة في التصدي لأسباب هذه المشكلة داخل بلـــدانها بالإضافة إلى التزاماتها تجاه الدول النامية خاصة في القارة الأفريقية والدول الأقل نموا بحيـــث تنال حظها من التمويل ضمن الصناديق التي أنشأتها الاتفاقية لهذا الغرض ومن كل القائمين على دعم جهود الدول النامية للتصدي للتغيرات المناخية، حتى نتمكن من تنفيذ برامج التكيـــف كمـــا ينبغي، وخاصة من خلال تقديم المساعدات المالية والدعم المباشر في مجـــالات بنـــاء القـــدرات وتطوير ونقل التقنية وتوطينها.

السيدة الرئيس،،،

أن بلادي تعمل بكل موضوعية من أجل المشاركة في صياغة مستقبل الاتفاقات بـــشأن ظـــاهرة معالجة مشكلة تغير المناخ وفق النهج الذي بنيت عليه المبادئ الأساسية المنصوص عليهـــا فـــي الاتفاقية الإطارية المعنية بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، خاصة مبـــدأ المـــسئولية المـــشتركة والمتباينة وفق درجة النمو أملا في الوصول لإجماع مرض حول آليات عمل فعالة لفترة ما بعد 2012 مسيحي، بحيث تشمل التزامات عادلة ومنطقية تتناسب وحجم المشكلة القائمة وتبنى على الحقائق العلمية المتفق عليها وعلى مبدأ التباين في قدرات الدول المختلفة، مع مراعاة المـــصالح والخصوصيات الوطنية لجميع الأطراف. ونؤكد لكم إن أولوياتنا التي نعتبرهـــا لبنـــات أساســـية لاتفاق مناخي بيئي عادل ومتزن تتلخص في الآتي:

- الالتزام بمبدا المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية، والمسؤولية التي يجب أن تتحملها وتلتزم بها الدول المتقدمة بالنظر إلى الضغوط التي ألقتها ولا زالت تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية، وإلى التقنيات والموارد المالية التي تستأثر بها.

- ان الآثار السلبية الناشئة عن تدابير الاستجابة لتغير المناخ على الدول المذكورة في الفقرتين الثامنة والتاسعة من المادة الرابعة من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بالتغيرات المناخية لاتقل عن تلك الناشئة عن تغير المناخ ذاته، وخاصة بالنسبة للدول التي يعتمد اقتصادها اعتمادا كبيرا على العائدات النفطية كبلادي، واذا أخذنا بالاعتبار الأرقام المستهدفة في عملية التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة التي ستصل إلى 95% سنة 2050 فإن بلادي ومثيلاتها ستحتاج لتغيير هيكليتها الاقتصادية بالكامل وهذا ليس

بالأمر السهل، وهنا لايسعنا إلا أن نضع الدول الصناعية أمام مسؤوليتها التاريخية ونؤكد على ضرورة إنشاء منتدى للآثار السلبية الناجمة عن تدابير الاستجابة لتغير المناخ كخطوة أولى عاجلة تتلوها خطوات عملية أخرى.

- ضرورة وجود مرجعية لآثار التكيّف مع تغيّر المناخ ورفض سياسات الحماية التي تقترحها الدول الصناعية ومنها ضريبة الكربون.
- دعم آلية "اصطياد الكربون وتخزينه بالطبقات الجيولوجية" باعتبارها آلية ترمي إلى تحسين إنتاج الوقود الأحفوري من خلال إعادة التقاط الكربون من الجو وكونها تمثل خيارا مناسبا لإعادة امتصاص الكربون، والعمل على اعتماد هذه الآلية في إطار أنشطة مشروعات آلية التنمية النظيفة.

ومن جهة أخرى فإن بلادي تقف موقف المجموعة الأفريقية ومجموعة السبعة وسبعين والصين وتؤكد على حق الدول النامية في استمرار التنمية وزيادة استهلاكها من الطاقة، عملا بما جاء في ديباجة الاتفاقية.

وفي الختام أود أن أشير إلى ان إلى الموقف العربي الذي حدده قرار القمة العربية التي انعقدت في مدينة سرت خلال العام الجاري والذي يعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ بما تشمله من مباديء ونصوص هي المظلة القانونية والوحيدة لمفاوضات تغير المناخ، والالتزام بالعمل على المسارين الرسميين، مسار الالتزامات الاظافية على دول المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو ومسار التعاون طويل الأجل في الاتفاقية طبقا لخطة عمل بالي وأن يتم تحقيق تقدم متوازن في كليهما بما يضمن نتائج متوازنة في المسارين.
إننا نتطلع للتوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن خلال هذه الدورة, مع الأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة للدول النامية في مجال تحقيق النمو الاقتصادي المستدام دون فرض أعباء تعطل جهود التنمية, وضرورة توفير الدعم المالي والتقني اللازم للمساعدة على التأقلم بما يحقق منافع مشتركة للجميع.

،، شكرا السيدة الرئيسة ،،